

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية

Impact of FDI on Development in Arab Countries

د. أحمد منير نجار، أستاذ الاقتصاد . كلية العلوم الإدارية . جامعة الكويت

تاريخ التسليم: (11 / 06 / 2015)، تاريخ التقييم: (03 / 07 / 2015)، تاريخ القبول: (19 / 08 / 2015)

Abstract

No longer, a secret to anyone interested in social and economic development in the Arabic States the importance of productive investments to achieve development goals. Demographic point of Arabic countries has a population of approximately (340) million, according to the statistics of 2007, with approximately 15% unemployment rate of the labor force. Which requires further investments in the coming years to create more areas of diversification of sources of income on the one hand and create more job opportunities on the other. Local arabic savings especially if we exclude Arabic oil States savings.

It without doubt the economic development, will be needed to attract foreign direct investment and indirect investment , from the basics of financial flows, especially on the long term development strategies that benefit the exporting countries, as well the arabic hosting countries of such investments. In the context of the evolution of FDI, flows and the variety of its forms make sure some advantages, as there were some disadvantages as forms of use these investments (use of natural resources, join ventures, assembly Operations, and free zones).

ملخص

م يعد خافياً على كل مهتم بشؤون التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية أهمية الاستثمارات الانتاجية لتحقيق أهداف التنمية. فمن الناحية الديموغرافية يبلغ عدد سكان الدول العربية ما يقارب (340) مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2007 وفيها ما يقارب 15% كمعدل بطالة من قوة العمل. مما يتطلب المزيد من الاستثمارات في السنوات القادمة لخلق المزيد من مجالات تنوع مصادر الدخل من جهة وإيجاد المزيد من فرص العمل من جهة أخرى. فالمنخربات المحلية العربية - خاصة إذا ما استبعدنا مدخرات الدول النفطية العربية - فإنه وبدون أدنى شك في البعد الاقتصادي ستكون هناك حاجة ماسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - وغير المباشرة - حيث يعد الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر من أساسيات عناصر التدفقات المالية وخاصة على المدى الزمني الطويل بما يخدم استراتيجيات استثمارية تنموية طويلة الأمد تعود بالنفع على الدول المصدرة والدول العربية المضيفة لهذه الاستثمارات.

وفي سياق تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنوع أشكاله تأكدت بعض مزاياه من جهة، كما ظهرت بعض السلبيات وذلك حسب أشكال استخدام الاستثمارات الأجنبية إن كان في مجال استغلال الثروات الطبيعية، أو الاستثمار في الأصول الاستراتيجية بشكل مباشر، أو بالاستثمار المشترك (Join Venture)، أو في مشاريع التجميع (Assembly Operations)، أو في المناطق الحرة التي أخذت بالاتساع بشكل كبير تجنباً للتعقيدات التشريعية المحلية . في ضوء هذه المقدمة سيتم تناول أثر FDI على التنمية في الدول العربية.

أولاً: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر FDI

1 - مهرجان تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

تعددت تعريفات المصطلح بتعدد الاقتصاديين الذين تناولوا المصطلح بالبحث والتحليل ، والتعاريف التالية تعتبر على سبيل المثال لا الحصر :

✓ عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية DECD على أنه استحواذ المستثمر الأجنبي حصة 10% على الأقل من إجمالي رأس مال المؤسسة (OCDE 2004) .

✓ عرفه صندوق النقد الدولي FMI بأنه امتلاك المستثمر الأجنبي ما نسبته ما لا يقل عن 10% من رأس مال مؤسسة الأعمال وبما يضمن التأثير النسبي في إدارة المؤسسة . (خضر ، 2003 ، 3)

✓ كما عرف حسب دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993 بأنه أحد أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول " المستثمر المباشر " على مصلحة دائنة في اقتصاد آخر " مؤسسة الاستثمار المباشر " بما يؤمن علاقة طويلة الأجل بين الطرفين إضافة لتمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة . (مؤسسة ضمان الاستثمار ، 2008 ، 10) .

✓ عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه الاستثمار طويل المدى الذي يقدم مصالح دائمة وقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المستثمرة ووحدة اقتصادية في دولة أخرى (الدولة المضيفة) . (علي عبد القادر ، 2003 ، 4) .

✓ عرفه تقرير الاستثمار العالمي بأنه الاستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك الدولة المضيفة ويتضمن التزاماً طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار . (أبوقحف ، 2003) .

من التعاريف أعلاه يستنتج أن هناك تقاطعات متعددة ومشتركة يمكن منها استنتاج بعض النقاط في معرفة مفهوم وكنة الاستثمار الأجنبي لعل من أهمها :

✓ وجود طرفين في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر ، جهة في دولة مصدرة لرأسمال ، وجهة مستوردة لرأسمال تسمى الدولة المضيفة .

✓ لا بد من وجود نسبة ملكية للمستثمر الأجنبي في مشروع استثماري في الدول المضيفة لا تقل عن 10% من رأس المال الاستثماري .

✓ ضمان دور فعال نسبياً في إدارة الاستثمار في الدول المضيفة .

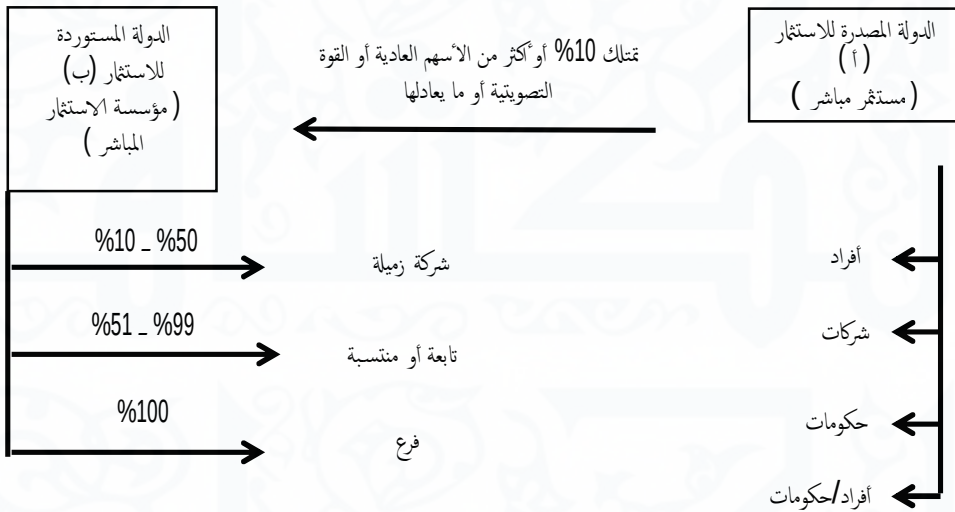
✓ اختلاف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية أو صناديق الاستثمار التي تهدف أساساً لتحقيق عوائد مالية .

- ✓ اعتبار الاستثمار المباشر غالباً أصلاً بالنسبة لاقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر والتزاماً بالنسبة لاقتصاد الدولة المضيفة .
- ✓ حيازة الاستثمار الأجنبي المباشر على استحقاقات صافية على الدول المضيفة ، وبالتالي فإن الدولة المضيفة تتحمل الالتزامات الأجنبية الصافية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر .

2 - فئات مفهوم الاستثمار الأجنبي :

تقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي وفق التقسيم التالي :

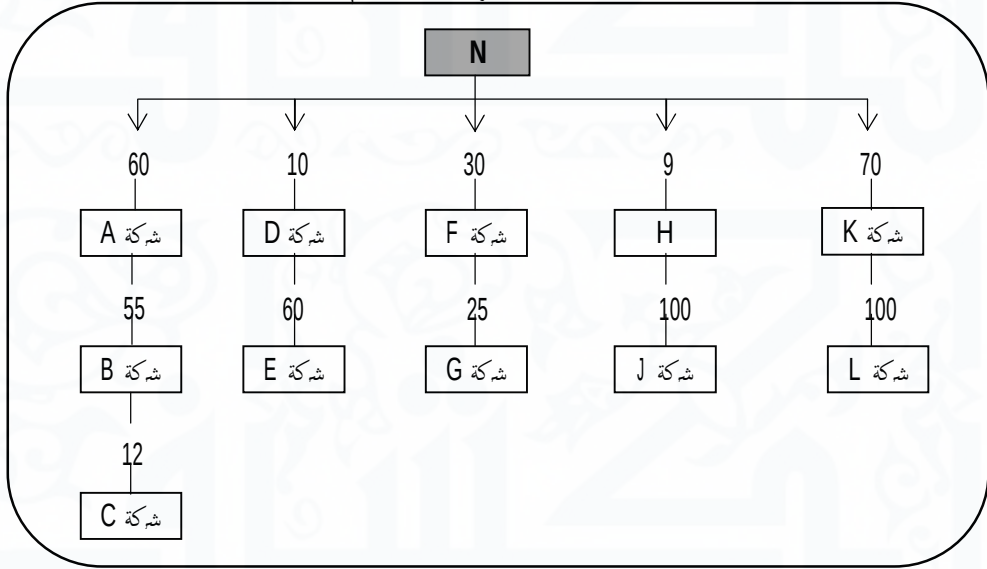
شكل: مفهوم الاستثمار الأجنبي



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (3008) العدد (1) . الكويت

وبالتالي يمكن استنتاج بعض الأمثلة على أنواع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب علاقات الملكية المتبادلة بينها في دول العالم واستناداً للشكل أعلاه بالشكل التالي:

شكل: دليل التعرف على أنواع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب علاقات الملكية المتبادلة بينها حول العالم



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، العدد (1) فبراير 2008 ، ص 13

وفقاً لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فإن :

1. الشركة A شركة تابعة للشركة N
2. الشركة B شركة تابعة للشركة A وبالتالي فهي شركة تابعة أيضاً للشركة N وذلك على الرغم من أن الشركة N تمتلك فقط نحو 33% (60% ضرب 55%) في الشركة B .
3. الشركة C شركة زميلة للشركة B وبالتالي فهي شركة زميلة أيضاً للشركة N وذلك على الرغم من أن الشركة N تمتلك فقط نحو 4% في الشركة C.
4. الشركة D شركة زميلة للشركة N .
5. الشركة E شركة تابعة للشركة D وبالتالي فهي شركة زميلة للشركة N وذلك على الرغم من أن الشركة N تمتلك فقط نحو 6% (10% ضرب 60%) في الشركة E .
6. الشركة F شركة زميلة للشركة N .
7. الشركة G شركة زميلة للشركة F ولكنها ليست زميلة للشركة N .
8. الشركة H ليست شركة زميلة ولا تابعة للشركة N .
9. الشركة لفرع للشركة H ولكنها ليست شركة زميلة ولا تابعة للشركة N .
10. الشركة K شركة تابعة للشركة N .
11. الشركة L تمثل فرع للشركة K ومن ثم تمثل أيضاً فرعاً للشركة N .

القاعدة :

✓ المشروع X يصنف شركة تابعة للشركة الأم N فقط في حالتين هما :
 ١- إذا كانت الشركة الأم N تمتلك 50% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في X (الحالة 1 ، 10)
 ٢- إذا كان المشروع X شركة تابعة لأي شركة تابعة أخرى للشركة الأم N (الحالة 2 ، 11)

✓ المشروع Y يصنف شركة زميلة للشركة الأم N في حالتين هما :
 ١- إذا كانت الشركة الأم N تمتلك مع شركاتها التابعة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في Y (الحالة 4 ، 6 ، 3) .
 ٢- إذا كان المشروع Y شركة تابعة لأي شركة زميلة أخرى للشركة الأم Y (الحالة 5)

3 - دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية :

بداية لابد من التنويه بأن العلاقة الطردية بين الاستثمار والتنمية أصبحت من أبجديات التحليل الاقتصادي على المستوى الكلي Macro والمستوى الجزئي Micro ، وأن الاقتصاد الياباني يعتبر مثالاً حياً على هذه العلاقة الطردية بعد الحرب العالمية الثانية سواء كان الاستثمار محلياً أم أجنبياً . حيث يبين الجدول التالي أرقاماً مقارنة لكل من الاقتصاديين الياباني والأمريكي للفترتين 2010/1950 مما يستدل معه على الجهود التنموية لكل من الدولتين ، كما يمكن الدخول في تحليلات مفصلة لبيان أثر الاستثمار في التنمية في كل منهما ، إضافة لإمكانية تقسيم الفترات الزمنية لبيان أوضح لهذه العلاقة .

جدول: دور الاستثمار الأجنبي في التنمية

اليابان		أمريكا		السنة
2010	1950	2010	1950	
4.478	1.873	14.81	9.573	الناتج المحلي الإجمالي
128.057.352	83.199.637	309.349.689	150.697.361	عدد السكان
34950	22500	47867	63537	الناتج المحلي للفرد
% 1.46	-	% 0.7	-	معدل نمو الناتج المحلي السنوي (1950 . *) (2010
% 0.72	-	% 1.2	-	معدل نمو السكان السنوي (1950 . 2010 *) (
% 0.73	-	% (- 0.5)	-	معدل نمو الناتج المحلي للفرد (1950 . *) (2010

المصدر: www.nationmaster.com , www.wikipedia.com , www.ciafactbook.com

* احتسبت النسب من واقع أرقام الجدول بمعرفة الباحث .

لقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في جهود تنمية اقتصاديات الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين حيث تسارعت أحجام التدفقات الاستثمارية ، وتغيرت تراكيب الهياكل الاقتصادية في العديد من دول العالم النامي متجهة نحو تحرير اقتصاديات هذه الدول لمزيد من التوجه نحو اقتصاديات السوق ، والمزيد من تحرير التجارة الدولية بقسميها السلعي والخدمي ، بما فيها انتقال الاستثمارات الأجنبية . فالاستثمار الأجنبي المباشر ساهم وبشكل فعال في نشاطات التكامل الاقتصادي العالمي من خلال زيادة حركة التجارة العالمية وربط أسواق رأس المال العالمية ، وأسواق العمل الدولية (ولو بشكل نسبي) وتطور مستويات الأجور وإنتاجية كل من رأس المال والعمل في الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر . (Makki,2004) ، (Amith, 2011) ، (Sarbapriya, 2012) .

لذلك لم يعد خافياً على كل مهتم بشؤون التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول العربية أهمية الاستثمارات الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية . فمن الناحية الديموغرافية يبلغ عدد سكان الدول العربية ما يقارب (340) مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2007 وفيها ما يقارب 15% كمعدل بطالة من قوة العمل . مما يتطلب المزيد من الاستثمارات في السنوات القادمة لخلق المزيد من مجالات تنويع مصادر الدخل من جهة وإيجاد المزيد من فرص العمل من جهة أخرى . فالمدخرات المحلية العربية - خاصة إذا ما استبعدنا مدخرات الدول النفطية العربية - فإنه وبدون أدنى شك في البعد الاقتصادي ستكون هناك حاجة ماسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - وغبر المباشرة - حيث يعد الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر من أساسيات عناصر التدفقات المالية وخاصة على المدى الزمني الطويل بما يخدم استراتيجيات استثمارية طويلة الأمد تعود بالنفع على الدول المصدرة والدول المضيفة لهذه الاستثمارات .

إلا أنه وبعيد الاستقلال السياسي للدول العربية ، فلم يكن العديد من هذه الدول خاصة تلك التي نهجت النهج السياسي الاشتراكي ، ليرحب بالاستثمار الأجنبي المباشر تحسباً من اتجاه الشركات متعددة الجنسيات (Multinational) ومتعدية الجنسيات (Transnational) لاستخدام استثماراتها في مجالات اقتصادية ريعية دون الاهتمام الجدي برفع مستويات الطاقات الإنتاجية الحقيقية لهذه الدول وتنويع مصادر دخلها .

فالشركات متعددة أو (متعددة) الجنسيات اعتبرت في اقتصاديات تنمية الدول النامية على أنها الرافعة الاقتصادية العالمية التي تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه لمناطق الاقتصاديات العالمية عموماً والنامية بشكل خاص . أخذت هذه الشركات تمتلك وتسيطر على وسائل الإنتاج ، وتقوم بالإنتاج والتسويق والتوزيع في أكثر من دولة ، أي أنها تمتلك وتدير وحدات إنتاجية في دول عديدة ، وتكون ذات أحجام كبيرة ، وتمتلك التقنيات المتقدمة وتعود

لدول أم متطورة صناعياً محاولة رفع مستوى التنوع والتكامل الإنتاجي وصولاً للسيطرة على الأسواق مما يدخلها في فئة أسواق احتكار القلة Oligopoly . لقد حاولت هذه الشركات توجيه استثماراتها المباشرة نحو أقاليم نامية تحقق فيها معدلات مرتفعة من العائد على الاستثمار ، مع العمل على تنويع وتغيير النشاطات لتحقيق المزيد من الأرباح والعوائد . وإذا كانت الإحصائيات العامة تدل على وجود ما يقارب (10) ترليون دولار كرسيد تراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في عام (2010) مقارنة (2.7) ترليون في عام 1995 ، يتضح أهمية انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر الى مناطق العالم ومعدل تزايد السنوي الذي بلغ خلال الفترة (1995 - 2010) ما يقارب 9% . بالطبع يمكن القول أن هذه المبالغ الضخمة لا بد وأن أحدثت قيماً مضافاً في كل الدول المضيفة والدول الأم ، لكن يبقى السؤال ما هي نسبة التوزيع بين كل من هذه الفئتين من الدول ؟؟ (قاسم 1998 ، 57) ، (علي عبد الوهاب ، 1995 ، 24 - 26) ، (بابكر ، 2004 ، 3) .

ثانياً : اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر

1- أسباب انتشار ظاهرة زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً :

يعتبر تدفق وانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة ظاهرة عالمية ، حيث التنافس المحموم بين كتلتي الدول النامية والدول المتقدمة للحصول على أكبر نسبة ممكنة من هذا التدفق ، وذلك بمساعدة النظام العالمي الجديد وازدياد مستويات عولمة الاقتصاديات الدولية وتطلع الدول النامية لتضييق الفجوة التقنية بينها وبين الدول المتقدمة بواسطة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول ، واستخدامه في مجالات إنتاجية تكون أكثر استقراراً من الاستثمارات المالية الصرفة (Faculty of Economics, 2012) . ويمكن أن تعود هذه الظاهرة الى عدة عوامل لعل من أهمها :

- ✓ الأزمات العالمية التي عصفت ببعض الدول في أمريكا اللاتينية (كالمكسيك والأرجنتين والبرازيل) والفليبين مما دفع بحكومات هذه الدول لبيع ديونها لمستثمرين أجانب بأسعار تشجيعية ، حيث تراوحت نسبة هذه المبيعات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول بين 20% - 80% (علي عبد الوهاب ، 1990 ، 17 ، 302) ، (الأسرج ، 15 - 19) ،
- ✓ انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية للعديد من الدول النامية - ومنها العربية - وتوسع حركة تحرير التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال بمساعدة التطور التقني الهائل في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية خصوصاً (الإنترنت) .

- ✓ حاجة الدول النامية والعربية للتمويل الخارجي مع الانخفاض الواضح لنسب الادخار من إجمالي الناتج المحلي من جهة وانخفاض معدلات نموه مع الزمن من ناحية أخرى .
- ✓ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتشار عمليات التحول الاقتصادي في منظومة دول أوروبا الشرقية وما صاحبه من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية ، وقد جاء هذا الطلب كمنافس قوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية .
- ✓ تراجع حركة المديونية الدولية بسبب أزمات المديونية الدولية للأعوام 1982 ، وما تلاها من أزمات وصولاً الى الأزمة المالية العالمية الأخيرة عام 2008 ، وتعثّر العديد من الدول النامية والعربية عن دفع أعباء الديون ، إضافة للشروط الصعبة ، وأحياناً التعجيزية ، حيال القروض التي تقدمها المنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .
- ✓ اللجوء المتزايد للعديد من الدول النامية والعربية الى توقيع اتفاقيات ثنائية تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة لتجنب العوائق الجمركية نتيجة التكتلات الاقتصادية العالمية ، إضافة لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي .
- والجدول التالي يبين تطور وضع الدول العربية في الاتفاقات الثنائية ومنع الازدواج الضريبي:

جدول: وضع الدول العربية في الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي

اتفاقيات منع الازدواج الضريبي			الاتفاقيات الثنائية للاستثمار			الدولة
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
2875	2805	2730	2754	2676	2608	العالم
498	486	442	749	724	648	الدول العربية
% 17	% 17	% 16	% 27	% 27	% 25	
49	45	34	58	58	55	المغرب
48	47	38	101	101	94	مصر
45	45	39	54	54	47	تونس
44	44	34	34	33	30	الإمارات
34	34	38	51	50	49	الكويت
33	33	32	49	48	49	لبنان
31	29	26	33	31	7	سلطنة عمان
31	31	28	37	35	32	سوريا
30	30	29	39	39	36	الجزائر
29	29	27	42	40	39	قطر
22	22	22	25	25	25	فلسطين
21	21	18	51	44	39	الأردن
20	20	19	44	44	41	اليمن
18	13	11	26	24	22	البحرين
16	16	20	17	16	16	السعودية
13	13	11	26	26	21	السودان
8	8	3	32	26	20	ليبيا
3	3	1	18	18	16	موريتانيا
3	3	3	3	3	2	العراق
غـم	غـم	غـم	7	7	6	جيبوتي
غـم	غـم	غـم	2	2	2	الصومال

المصدر: مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، العدد (2) لعام 2010 ، ص 17

يلاحظ بالنسبة للدول العربية الثبات النسبي لكل من حصة الدول العربية في الاتفاقيات الثنائية للاستثمار (27%) وكذلك بالنسبة لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي (17%) مما يعني أن هناك جهود حثيثة مطلوبة من الدول العربية لرفع النسبتين تشجيعاً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2 - تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية :

أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011 الى أن قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً بلغت عام (2010)

1.24 ترليون دولار ، إلا أن هذه التدفقات لم تحقق المستويات التي وصلت إليها في فترة ما قبل الأزمة المالية ، مشيراً إلى إمكانيات رفع مستويات هذه التدفقات في العام 2011 وما يليه ، فقد تصل إلى 1.7 ترليون عام 2012 ، ولترتفع لتصل إلى 1.9 ترليون عام 2013 وبذلك ستقارب ما كانت عليه 2007 أي قبل الأزمة المالية التي اجتاحت العالم عام 2008 ، وذلك بافتراض عدم حدوث أية نكسات اقتصادية عالمية غير متوقعة .

إلا أن تدفقات عام 2010 تباينت بشدة أن من حيث نمط الاستثمار أو من حيث توزيعه الجغرافي بين المناطق الاقتصادية في العالم . ورغم ذلك فقد استقطبت مجموعتي الدول النامية ودول التحول الاقتصادي ما يقارب 52% من التدفقات لعام 2010 حيث بلغت (642) مليار دولار ، ويعود ذلك لانتقال الإنتاج الدولي والاستهلاك العالمي نحو هاتين المجموعتين مما شجع الشركات عابرة الجنسيات لتوجيه استثماراتها وبشكل مضطرب لدول هاتين المجموعتين (الأنكتاد ، 2011) ، (الأسرج ، 27 - 31) .

أما بالنسبة للدول العربية فقد انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (21 دولة) ليصل إلى (66.2) مليار دولار عام 2010 بعد أن كان (76.2) مليار دولار عام 2009 أي بتراجع بلغ 13.2% . إلا أن هذا التراجع كان حصيلة ارتفاع التدفقات لبعض الدول العربية (لبنان / ليبيا / سلطنة عمان / الصومال / موريتانيا) وتراجع التدفقات في باقي الدول العربية الأخرى (16) دولة .

وبالنسبة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد تراجعت بدورها لعامين متتاليين هما عام 2009 ، 2010 مقارنة بعام 2008 وتبين الجداول التالية حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية وكذلك الصادرة للأعوام 2005 - 2010 .

جدول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الحصة من الإجمالي 2010 (%)	معدل النمو 2010/2009 (%)
السعودية	12.097	17.140	22.821	38.151	32.100	28.10	42.45	(12.45)
مصر	5.376	10.043	11.578	9.495	6.712	6.386	9.65	(4.86)
قطر	2.500	3.500	4.700	3.779	8.125	5.534	8.36	(31.89)
لبنان	3.321	3.132	3.376	4.333	4.804	4.955	7.48	3.14
الإمارات	10.900	12.806	14.187	13.724	4.003	3.948	5.96	(1.37)
ليبيا	1.038	2.013	4.689	4.111	2.674	3.833	5.79	43.34
الجزائر	1.081	1.795	1.662	2.294	2.761	2.291	3.46	(17.02)
سلطنة عمان	1.538	1.588	3.431	2.528	1.471	2.045	3.09	39.02
الأردن	1.984	3.544	2.622	2.829	2.430	1.704	2.57	(29.88)
السودان	2.305	3.534	2.426	2.601	2.682	1.600	2.42	(40.34)
تونس	783	3.308	1.616	2.758	1.688	1.513	2.29	(10.37)
العراق	515	383	972	1.856	1.452	1.426	2.15	(1.79)
سوريا	583	659	1.242	1.467	1.434	1.381	2.09	(3.70)
المغرب	1.654	2.449	2.805	2.487	1.952	1.304	1.97	(33.20)
البحرين	1.049	2.915	1.756	1.794	257	156	0.24	(39.30)
فلسطين	47	19	28	52	265	115	0.17	(56.60)
الصومال	24	96	141	87	108	112	0.17	3.70
الكويت	234	121	112	- 6	1.114	81	0.12	(92.73)
جيبوتي	22	108	195	229	100	27	0.04	(73.00)
موريتانيا	814	106	138	338	(38)	14	0.02	136.84
اليمن	- 302	1.121	917	1.555	129	(329)	(0.50)	(355.04)
إجمالي الدول العربية	47.563	70.380	81.414	96.762	76.223	66.201	-	(13.15)
الدول النامية	332.307	429.459	573.032	658.002	510.578	573.568	-	12.34
الدول العربية / لدول النامية (%)	14.31	16.39	14.21	14.71	14.93	11.54	-	-
العالم	982.593	1.461.863	1.970.940	1.744.101	1.185.030	1.243.671	-	4.95
الدول العربية / العالم (%)	4.84	4.81	4.13	5.55	6.43	5.32	-	-

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأكتاد) . تقرير الاستثمار

العالمي 2011 . وبحوث المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

يلاحظ من جدول الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية أن السعودية جاءت بالمرتبة الأولى وذلك بسبب الاستثمارات الأجنبية في المشاريع النفطية الضخمة ، وبعد سبب تراجعها اعتباراً من عام 2009 نظراً لتراجع الاستثمار في بعض المشاريع النفطية العملاقة .

نفس الملاحظة تنطبق على استثمارات قطر وذلك بسبب الانتهاء من إنشاء محطات الغاز الطبيعي المسال.

ويبدو أن السمة الغالبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية تأخذ منحني التراجع نظراً للأوضاع السياسية في دول المنطقة العربية على الأقل في المستقبل القريب . إلا أنه فيما لو عاد الاستقرار السياسي لدول المنطقة فمن المتوقع أن تشهد الاستثمارات الواردة ارتفاعاً ملحوظاً نظراً لارتباطها باحتمالات الانتعاش الاقتصادي المتوقع.

وقد انعكست تدنّبات وتراجع الاستثمارات الواردة على نسبة مساهمتها في التكوين الرأسمالي المحلي للدول العربية كما بينه الجدول السابق.

ويتبين عموماً من حركة الاستثمارات للفترة المذكورة تأثر الاستثمارات الواردة وتذبذبها حسب الدول العربية كلاً على حده مما يصعب معه تحليل وضع الدول العربية كدول مضيئة على أنها كتلة اقتصادية وإقليمية واحدة ، حيث بهذا التحليل فإن النتائج الإجمالية لا تنطبق بالضرورة على جميع الدول العربية ، لذلك فالموضوعة في التحليل تستوجب دراسة كل دولة عربية بشكل منفرد وحتى دول مجلس التعاون أو دول المغرب العربي ، أو دول الشرق الأوسط لا يمكن تجميعها في كتلتين اقتصاديتين إقليميتين تخضع لنتائج التحليل . إن هذا الاستنتاج يؤكد أيضاً أرقام التدفقات النسبية لـ FDI من الاستثمارات المحلية لعام 2009 الواردة لاحقاً .

أما فيما يتعلق بتذبذب وتراجع الاستثمارات العربية المباشرة الصادرة فالأمر يعود كذلك للاضطرابات السياسية التي تعاني منها المنطقة العربية من جهة وكذلك للانخفاض الكبير في عمليات الاندماج والاستحواذ من جهة أخرى ، إضافة لاستثمار الأموال العربية في دول الفائض المالي في استثمارات اجتماعية وتنموية محلية كقناة من قنوات امتصاص المطالبات الشعبية .

إلا أنه ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية ، فإنه من المتوقع أن تتجه الاستثمارات المباشرة العربية الصادرة نحو الارتفاع من جديد ، خاصة أن هذه الاستثمارات في دول الفوائض المالية تعتبر أحد أهداف التنمية القاضية بضرورة تنويع مصادر الدخل (الأونكتاد ، 2011)

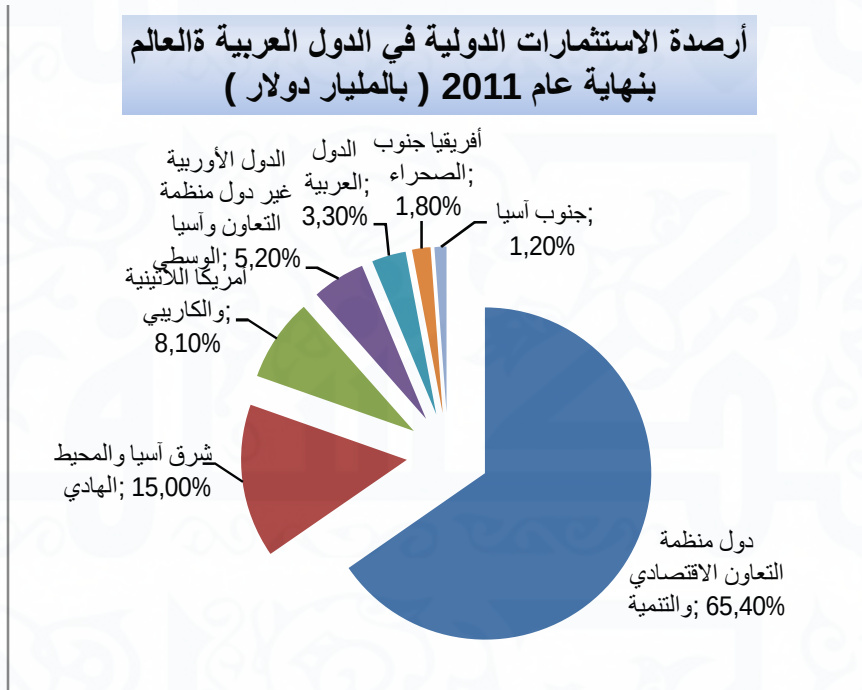
وحتى نتضح الصورة بشكل أوضح لأرصدة (صافي الاستثمارات الواردة والصادرة) الاستثمارات الأجنبية العالمية المباشرة في دول العالم وحصّة الدول العربية منها وفق ما تبينه إحصاءات الجدولين التاليين .

**جدول: أرصدة الاستثمارات الدولية في الدول العربية والعالم بنهاية عام 2011)
(بالمليار دولار)**

الدولة	القيمة	النسبة المئوية
1 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	13.004	65.4 %
2 شرق آسيا والمحيط الهادي	2.993	15.5 %
3 أمريكا اللاتينية والكاريبي	1.604	8.1 %
4 الدول الأوروبية غير دول منظمة التعاون وآسيا الوسطى	1.037	5.2 %
5 الدول العربية	657	3.3 %
6 أفريقيا جنوب الصحراء	357	1.8 %
7 جنوب آسيا	238	1.2 %
إجمالي دول العالم	19.891	100 %

المصدر : تقرير الاستثمار العالمي (الاونكتاد) 2012

وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

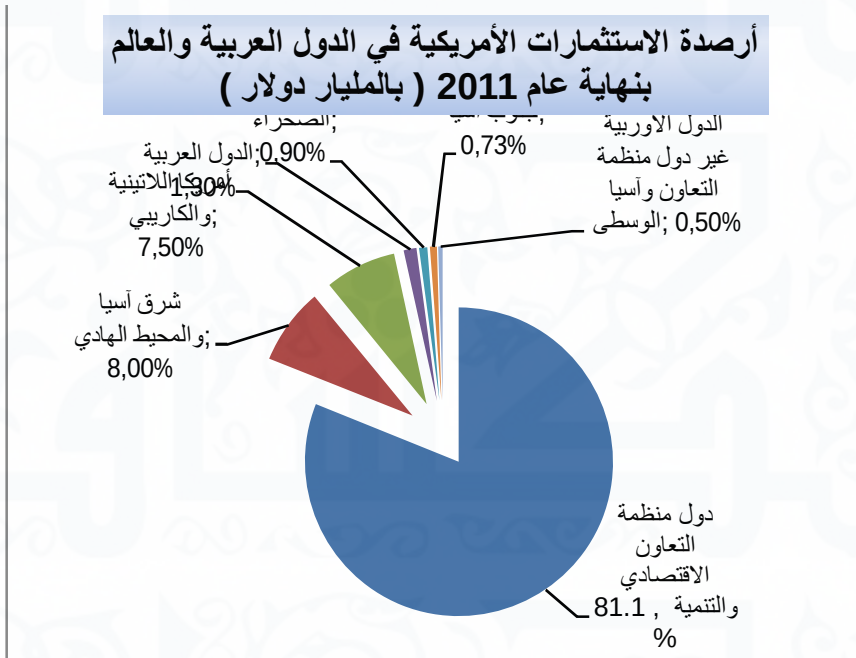


**جدول: أرصدة الاستثمارات الأمريكية في الدول العربية والعالم بنهاية عام 2011)
(بالمليار دولار)**

الدولة	القيمة	النسبة المئوية
1 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2.863.7	81 %
2 شرق آسيا والمحيط الهادي	282.6	8 %
3 أمريكا اللاتينية والكاريبي	264.3	7.5 %
4 الدول العربية	45.6	1.3 %
5 أفريقيا جنوب الصحراء	30.3	0.8 %
6 جنوب آسيا	25.8	0.7 %
7 الدول الأوروبية غير دول منظمة التعاون وآسيا الوسطى	18.2	0.5 %
إجمالي دول العالم	3.531	100 %

المصدر : مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة ، تقرير عام 2012

وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:



يتضح من الجدولين أعلاه أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحصل على النسبة العظمى سواء من رصيد الاستثمارات العالمية المباشرة ، أو من رصيد الاستثمارات الأمريكية. مما يؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث دوماً عن مجالات استثمارية رابحة تساعد على رفع الطاقة التصديرية من دول هذه المجموعة للدول النامية ، وترفع مستويات التطور والنقد التقني المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، دون إغفال عنصر الاستقرار الاقتصادي والسياسي المساعد للحصول على هذه النسبة .

ثالثاً : آليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية والعوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

1 - آليات جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من المعلوم أن جميع الدول العربية تسعى للوصول الى تحقيق أهدافها التنموية الاقتصادية والاجتماعية بغرض تجاوز العديد من المشكلات التنموية التي تواجهها وذلك على المدى الزمني المتوسط والطويل بشكل خاص . فمشكلات البطالة وضعف معدلات الادخارات المحلية والاستثمار وعجوزات موازين المدفوعات والموازن التجارية وارتفاع معدل التضخم ، وعجوزات الموازنات العامة هي المشكلات السائدة في معظم الدول العربية غير النفطية بشكل خاص . لذلك يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد وسائل التغلب على هذه المشكلات ، أو بعضها على الأقل من خلال توفير رؤوس الأموال الإنتاجية اللازمة ، والمساهمة في التطور التقني التنموي اللازم وتوسيع الطاقات الانتاجية الحقيقية وتوسيع وتنويع قاعدة الصادرات في هذه الدول . (المركزي ، سلطنة عمان ، 2012 ، 50)

إلا أن مسؤولية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقع على جهة حكومية بعينها ، بل تمتد لتشمل جميع الأطراف الأخرى (حكومية وغير حكومية) بحيث تتكامل أدوار هذه الأطراف مجتمعة وتعمل ضمن إطار تنظيمي كلي يسعى لوضع صورة واضحة متكاملة تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية ... الخ . (السلطان ، اللوغي ، 2000) . (المعهد العربي للتخطيط ، 2003) .

ويمكن لعمليات جذب الاستثمار ان تتخذ آليات متعددة لعل من أهمها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

✓ العمل على تحسين البيئة الاستثمارية عموماً للدول المضيفة بتهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقانونية والتشريعية والتنظيمات الإدارية اللازمة مجتمعة لدعم البيئة الاستثمارية في الدولة ، أي وجود سياسات اقتصادية كلية محفزة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي .

- ✓ العمل على الحد من الفساد الإداري بما ينعكس إيجابياً على مصداقية السياسات الحكومية .
- ✓ دعم سياسات تججيع الاستثمار التقليدية كالإعفاء الضريبي ، ومنع الازدواج الضريبي ، وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص الإدارية اللازمة بسياسات مكملة تضمن :
 - للـ استقرار وديمومة السياسات الاقتصادية الكلية تشجيعاً لعولمة النشاطات الاقتصادية والمالية .
 - للـ وجود خريطة استثمارية واضحة المعالم وتفصيلية حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية في الدول المضيفة.
 - للـ إيجاد آلية رقابة فعالة بحيث تعزز ثقة المستثمر في مجالات الاستثمار الوطنية .
 - للـ إيجاد سياسات مالية ونقدية متكاملة تدعم السياسات الاستثمارية وتساعد على تنفيذ الخارطة الاستثمارية للدولة.
 - للـ تنسيق وتعديل القوانين والتشريعات النازمة لتتسجم مع المستجدات المتسارعة على الساحة الإقليمية والدولية.
 - للـ العمل على إصلاح بيئة إدارة الأعمال والارتقاء بمؤشرات التنافسية العالمية ، وكذلك مؤشرات بيئة الأعمال نفسها .
 - للـ تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية والحوكمة في جميع نشاطات القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة والمختلطة بما يعزز ثقة المستثمر .
 - للـ تطوير الأسواق المالية وقطاع التأمين بما يضمن رفع مستوى أنظمة التداول في هذه الأسواق وإجراء عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات بين الدول المضيفة والمستثمر الأجنبي .
 - للـ التوسع في برامج الخصخصة بعد الدراسة الوافية للقطاعات والنشاطات الممكن تخصيصها .
 - للـ التوسع في استخدام سياسات التشاركية (Public Private Partnership) في النشاطات الاقتصادية عند تعذر تنفيذ برامج الخصخصة بالكامل .
 - للـ العمل على الاستخدام الأمثل للسياسات المالية والنقدية لكبح جماح التضخم .
- ✓ تشجيع التكامل المالي العربي واستقطاب الفوائض المالية العربية المستثمرة في الدول الغربية .
- ✓ إيجاد هيئات فاعلة لترويج وتشجيع الاستثمار تستهدف الترويج للإقليم الاقتصادي وخدمة المستثمر المحلي الأجنبي لجذب حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستخدامها في قطاعات انتاجية تدخل ضمن إطار الخريطة الاستثمارية .

✓ تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة والبيئية (المعهد العربي للتخطيط ، 2009)

2 - العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

قبل الدخول في تفاصيل العوامل المؤثرة يمكن للمهتمين بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يطرحوا تساؤلاً مفاده : ما هي الدوافع لدى الدول العربية المؤثرة والجاذبة للمستثمر الأجنبي ؟ والإجابة تأتي في سياق استنتاج العوامل المؤثرة في هذه التدفقات لعل من أهمها النقاط التالية :

- ✓ توفر الموارد الطبيعية المادية والبشرية غير المستغلة استغلالاً أمثلاً .
- ✓ ضعف المدخرات المحلية وبالتالي عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة مما يحد من إمكانية تحويل هذه الموارد المتاحة وغير المستغلة الى مشاريع إنتاجية .
- ✓ مع غياب المشاريع الإنتاجية ظهرت مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية في العديد من الدول العربية .
- ✓ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الحلول لبعض هذه المشاكل .

رابعا : مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

1 - مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية:

أوضحنا سابقاً أن الاستثمارات الأجنبية تقوم بدور هام في تحقيق بعض أهداف التنمية من خلال الاستثمار في مشاريع تنموية في الدول المضيفة ، وذلك بشرط حسن اختيار هذه الدول للمشاريع ضمن خارطة استثماراتها ، وحسن اختيار شركائها الأجانب . فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يقلل الفجوة في الموارد والإمكانات غير المتاحة للدول المضيفة . كما أنه قد يساعد على توسعة القاعدة الاستثمارية الانتاجية إضافة لمزايا وأهداف إيجابية أخرى نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

- ✓ نقل التقنية والمهارات المرافقة لها .
- ✓ نقل أساليب حديثة في الإدارة وتدريب الإدارة والعمالة الوطنية .
- ✓ المساهمة باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة وغير المستغلة بشكل أمثل .
- ✓ المساهمة في الحصول على حصة في الأسواق العالمية لتسويق مخرجات الاستثمار الأجنبي .
- ✓ المساهمة في تنويع مصادر الدخل ، بتنويع مجالات الاستثمار .
- ✓ المساهمة بتوفير مصادر لرؤوس الأموال اللازمة للبرامج والخطط التنموية .
- ✓ المساهمة في رفع مستوى تراكم التكوين الرأسمالي خاصة في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل .
- ✓ المساهمة في تخفيض مستويات البطالة من خلال إيجاد فرص عمل جديدة .

- ✓ المساهمة في تحسين الدخل والقدرة الشرائية للعاملين في الحقول الانتاجية .
- ✓ المساهمة في رفع مستوى المنافسة المحلية من خلال تخفيض معدلات الاحتكار الوطني إن وجد .
- ✓ المساهمة في زيادة الطاقة التصديرية للدول المضيفة من خلال فتح الأسواق الخارجية والحصول على حصة سوقية خارجية أكبر ، وهذا مما يؤثر في أوضاع ميزان المدفوعات والميزان التجاري للدولة المضيفة .

2 - عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

- أمام المزايا الأنفة الذكر ، لا بد من الإشارة الى أن الاستثمار الأجنبي قد يكون له بعض العيوب التي يجب عدم إغفالها ولعل من أهمها :
- ✓ اضطراب بعض حكومات الدول المضيفة للتنازل عن احتكارها لبعض النشاطات الاقتصادية لتتيح الفرصة أمام المستثمرين الأجانب ، وبعض الشركات متعددة أو متعددة الجنسيات مما قد يؤدي لتحكم هذه الشركات في بعض القطاعات الهامة (قطاع النفط / القطاع المالي مثلاً) . وبالتالي فقدان السيادة الاقتصادية التي قد تترجم حتى في ضعف السيادة السياسية .
- ✓ باعتبار ان المستثمر الأجنبي يهدف لتحقيق أقصى ربح ممكن بأقصر فترة زمنية ممكنة ، فقد لا يضطر لاستخدام تقنية متطورة بهدف تخفيض التكلفة وخاصة في المشاريع قصيرة الأجل .
- ✓ عدم الحرص الزائد والاهتمام بتدريب الكوادر الوطنية .
- ✓ العمل على تحويل الأرباح وعدم إعادة استثمارها محلياً ، مما يؤدي لخروج سريع لرؤوس الأموال والتأثير السلبي على موازين المدفوعات .
- ✓ احتمال استهداف الموارد والثروات الطبيعية وتحويلها للدول الأم مما يقلل القيم المضافة الممكن الاستفادة منها من هذه الموارد فيما لو تم استخدامها محلياً .
- ✓ احتمال أن تؤدي منافسة الشركات الأجنبية الى خروج جزئي أو نهائي للشركات الوطنية من سوق الإنتاج بسبب ضعف قوتها التنافسية مما يؤثر سلباً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .
- ✓ احتمال نقل الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة لصناعات قذرة ملوثة للبيئة في ظل غياب الرقابة البيئية ، وبغرض تخفيض التكلفة ، حيث أن التكاليف البيئية لا تنعكس ضمن تكاليف الإنتاج المحاسبية إذا لم يكن هناك تشريعات بيئية وتشريعات مالية ضريبية بيئية تأخذ هذه التكاليف بالحسبان .

خامساً : الاستثمار العربي في الدول الأجنبية الواقع والمخاطر والتحديات

1 - تقسيمات الاستثمار العربي في الدول الأجنبية :

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن الربح ليس له حدود وموانع جغرافية ، فالأموال تنساب وتنتقل حيث توازن بين الربحية من جهة والسيولة والأمان من المخاطر بكافة أنواعها من جهة أخرى ، وهذا ما دفع الاستثمارات العربية للهجرة خارج المنطقة العربية . إن حجم الأموال العربية المستثمرة في الدول الأجنبية تتأرجح بين 1.4 ترليون دولار وأكثر من (3) ترليون دولار حسب مصدر الإحصاءات (مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية 2010) . إلا أنه يصعب معرفة الرقم الدقيق للأموال العربية المستثمرة في الخارج ، فالأمر يتعلق بفئات هذه الأموال من أموال حكومية ، أو أموال منظمات الأعمال بجميع فئاتها وأشكالها القانونية ، وأموال القطاع العائلي . (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 2011) ويمكن تقسيم الاستثمارات العربية في الخارج وفق التقسيم القطاعي أو الجغرافي .

- التقسيم القطاعي :

- ✓ القطاع المصرفي : حيث توظف الأموال على شكل ودائع مصرفية مقابل فوائد ويوفر هذا القطاع أهمية كبيرة نظراً لربحيته رغم تواضعها وأمانه . مع ضرورة عدم إهمال معدلات التضخم حين حساب الربحية .
- ✓ القطاع النقدي والمالي : حيث توظف الأموال في الأسواق المالية والأسهم والسندات والصكوك وصناديق الاستثمار ، وأدونات الخزنة والمشتقات بما يحقق للمستثمر عنصر الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان كما هو مبين أعلاه .
- ✓ القطاع العقاري : وهو القطاع المفضل لدى المستثمر العربي نظراً لحقيقة وجود العقار .
- ✓ قطاع الخدمات : وأهميته تنبع من ارتفاع حجم الطلب على مخرجاته وسهولة إنشائه وكذلك سهولة تصفيته .
- ✓ القطاع الزراعي والصناعي : ويأتي في آخر اهتمامات المستثمر العربي لصعوبة الإنشاء وارتفاع التكلفة وصعوبة التصفية وطول فترة استرداد رأس المال وارتفاع المخاطرة فيه .

- التقسيم الجغرافي :

تستقطب الولايات المتحدة الأمريكية القسم الأكبر من الاستثمارات العربية بنسبة تقارب 70% ، مما يعني أن هذه الأموال تدعم الاقتصاد الأمريكي ، وتشير بعض الإحصاءات الرسمية الأمريكية الى أن كل (1) مليار دولار أمريكي يولد (30) ألف فرصة عمل ، أي أن الأموال العربية وفرت ما يقارب من (3.5) مليون فرصة عمل في الوقت الذي تصل فيه معدل البطالة في العديد من الدول العربية الى ما يقارب (15%) أو أكثر من قوة العمل العربية .

2 - دوافع توجه المال العربي للاستثمار في الدول الأجنبية :

تاريخياً بدأت الأموال العربية للتوجه نحو الخارج بعيد الطفرة النفطية عام 1973 وما نجم عنها من فوائض نفطية مالية حكومية وفردية خاصة في دول الخليج . ويرجع ذلك لاعتبارات متعددة لعل من أهمها :

✓ اعتبارات تتعلق بأصحاب الأموال : فصاحب المال يسعى لفرص استثمارية واعدة فقد كانت الأسواق الأمريكية هي الجاذب الأساسي ومن ثم الدول الأجنبية الأخرى ، فقد دلت بعض الدراسات على أن العائد في تلك الدول يعادل (3.5) مرة من عوائد الدول العربية وأن درجة المخاطرة في الدول الأجنبية تعادل (1.7) مرة عما هو عليه الأمر في الدول العربية ، وهذا يعني سهولة تكوين الثروات في الدول الأجنبية وتحقيق الأرباح ، رغم الخسائر الهائلة التي تحققت بفعل الأزمات المالية العالمية .

✓ اعتبارات تتعلق بمناخ الاستثمار في الدول العربية : حيث تقتقد غالبية الأنظمة السياسية العربية عنصر الأمن السياسي ، وسيطرة المصالح الذاتية الضيقة على المصالح العربية الواسعة والعامّة ، إضافة الى غياب لخطط تنموية شاملة عربية وغياب خريطة الاستثمار العربية ، وتبعية الاقتصاديات العربية للدول الأجنبية .

✓ اعتبارات اقتصادية : حيث التواضع الشديد لخطوات الإصلاح الاقتصادي العربية وتخلف في البنى التحتية الاقتصادية العربية مما يؤثر سلباً على العمليات الإنتاجية الحقيقية ، وضعف نسبي في السياسة المالية المتعلقة بوجود أنظمة ضريبية عادلة ، إضافة لضعف مستويات الشفافية والإفصاح ومبادئ الحوكمة الرشيدة بكل مستوياتها مما أدى لطرد الاستثمار العربي نحو الخارج .

✓ اعتبارات قانونية وإدارية : حيث المعوقات التشريعية ، وكثرة القوانين وتضاربها ، ووجود القيود على الاستثمار وحركة رؤوس الأموال ، وضعف وطول إجراءات التقاضي ، إضافة لضعف الجهاز التنفيذي لأحكام القضاء مما يؤثر سلباً على حاجات رأس المال وحركات انتقالها للدول العربية .

✓ اعتبارات بيروقراطية : خاصة عند تأسيس المشاريع ، حيث تتعدد الأجهزة الحكومية للحصول على الموافقات والترخيص ، إضافة لانتشار الفساد الإداري والرشاوي في العديد من الأجهزة الحكومية العربية .

3 - مخاطر الاستثمارات العربية في الدول الأجنبية

يمكن تقسيم المخاطر الى عدة أقسام وفق ما يلي :

- ✓ **مخاطر أعمال :** وهي التي تتصل بمنظمات الأعمال وتنعكس على المنتجات في السوق.
 - ✓ **مخاطر مالية :** حيث تنعكس في خسائر محتملة في الأسواق المالية بسبب التغيرات المالية غير المتوقعة والأزمات المالية الغربية .
 - ✓ **مخاطر خاصة :** تتعلق بالمنشأة نفسها أو ببعض أصول المنشأة كضعف الإدارة أو وجود مشاكل مع العمال ، أو في الدورات التجارية لمنتجات المنشأة ، أو ظهور سلع منافسة ... الخ . بالطبع فإن هذه المخاطر يمكن تجنبها أو التخفيف منها بتتبع المحفظة الاستثمارية للمنشأة .
 - ✓ **مخاطر عامة :** تتعلق بأحوال السوق أو الاقتصاد عموماً ، لكن بالتنوع الدولي يمكن تخفيف هذه المخاطر (مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ، التضخم ، الدورات التجارية ، تقلبات الأسعار ، تقلبات أسعار الصرف ... الخ) .
 - ✓ **مخاطر سياسية :** خاصة بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 ، وظهور مشاعر الكراهية لكل ما هو عربي أو إسلامي ، ولجوء الإدارة الأمريكية لمصادرة وتجميد العديد من الحسابات لمؤسسات مالية وشخصيات عربية انعكست على المستثمر العربي بفقدان الثقة والأمان تجاه مصداقية الأجهزة الرقابية الأمريكية .
 - ✓ **مخاطر اقتصادية :** فقد تعرضت الاستثمارات العربية في الأسواق المالية الأمريكية والأوروبية لخسائر من جراء تدهور أسعار الأسهم . وكذلك تراجع أسعار الفائدة بشكل كبير على الودائع المصرفية .
 - ✓ **مخاطر الاستثمارات المباشرة :** حيث تراجعت قيمتها السوقية بسبب تراجع معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي في العقد الأول من الألفية الثالثة ، وتزايد عجز الموازنة الفيدرالية نتيجة حروب كلاً من أفغانستان والعراق .
- يلاحظ من المخاطر السابقة أن الاستثمارات العربية في الدول الأجنبية رغم كل المخاطر للاستثمارات العربية إلا أنها حققت منافع اقتصادية واجتماعية للدول الأجنبية ، تلك الدول التي مارست وتمارس سياسات منحازة ضد المصالح العربية ، وتلحق الضرر باقتصاديات الدول العربية ، لكن الموضوعية التحليلية تفرض السؤال بأنه : إذا كانت مخاطر الاستثمار في خارج الدول العربية تدعو لتوجيه الاستثمارات نحو الداخل العربي ، فهل يمكن للبيئة العربية أن تستقطب تلك الاستثمارات بهدف بناء اقتصاد عربي متكامل قوي ؟؟
- إن الإجابة على هذا السؤال أعلاه تتطلب إيجاد آليات عربية تعتمد على إزالة أو تخفيف المسببات التي دفعت هذه الاستثمارات للهروب للخارج . وأن هذه الاستثمارات لن تعود على المدى الزمني القصير ، لأنها تكونت في الخارج على المدى الزمني الطويل . فإيجاد بنية

سياسية اقتصادية اجتماعية أمنية عربية تدعم الاستقرار السياسي والاقتصادي هي الآلية اللازمة لجذب هذه الأموال نحو الداخل العربي وبالتالي هناك عدة نقاط في هذا الصدد يمكن تناولها هي :

- ✓ توفير أوعية وقنوات استثمارية واعدة تحقق الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان من المخاطر .
- ✓ تفعيل برامج الخصخصة بشكل موضوعي .
- ✓ إعطاء أولوية للمستثمر العربي في شراء أو المشاركة في شراء المشاريع العامة التي سيتم بيعها في إطار برامج الخصخصة .
- ✓ وجود حصة للحكومات العربية في المشاريع ذات الأبعاد الاستراتيجية .
- ✓ تشجيع الاندماجات المصرفية العربية .
- ✓ تطوير أسواق رأس المال العربية .
- ✓ تفعيل وجود السوق العربية المشتركة .
- ✓ توفير بنية أساسية للجوانب الإدارية والتشريعية والتنظيمية بما يقلل من البيروقراطية وإجراءات التقاضي والفساد .
- ✓ الإصلاح التشريعي والضريبي بما يدعم الأمن والاستقرار وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية .

الخلاصة والتوصيات

من خلال ما تقدم فإنه يمكن التأكيد على أن العالم شهد قفزات نوعية متأرجحة في معدلات نمو التدفقات الرأسمالية واتساع التجارة الدولية السلعية والخدمية بشكل تخطى معه الحدود الجغرافية والحواجز الاقتصادية التي تقصل عادة بين الدول والأقاليم الاقتصادية ، كما أن هذا الاتساع كان عاملاً مساعداً بدوره لإزالة تلك الحدود والحواجز بهدف توسيع فكرة الاندماج الاقتصادي العالمي . لذلك شهد العالم نمواً متسارعاً في التدفقات المالية العالمية عابرة الحدود تتضمن الاستثمارات المباشرة التي نمت بشكل يفوق معدلات نمو التجارة الدولية ، وكذلك تجاوزت هذه المعدلات معدلات نمو النواتج المحلية سواء للدول المصدرة للاستثمارات المباشرة أو الدول المضيفة لها .

إن هذه التدفقات ساعدت بشكل أو بآخر على زيادة معدلات النمو في بعض الأقاليم على المدى الزمني القصير ، ورفع مستويات التنمية في أقاليم اقتصادية أخرى على المدى الزمني الطويل . لقد توزعت وتعددت وتنوعت هذه الاستثمارات جغرافياً بين دول العالم المتقدم والمتطور صناعياً فيما بينها ، وبين دول العالم النامي كذلك الغنية منها والفقيرة . كما توزعت وتنوعت تقسيماتها حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية (زراعية / صناعية / خدمية) .

إضافة لتوزعها وتنوعها في بعدها الزمني القصيرة والمتوسطة الأجل بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ، والطويلة الأجل بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة . فالتدفقات الاستثمارية المباشرة كان لها آثار تنموية إيجابية نسبية على النمو والتنمية في الاقتصاد العالمي مولدة بسمّة تقاؤل . إلا أن الأزمات المالية العالمية اجتاحت دول جنوب آسيا (النمر الاقتصادي) ومن قبلها المكسيك وروسيا ومؤخراً الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 ولم تنته ليومنا هذا رغم الاجتماعات المتتالية لمجموعة العشرين ومجموعة السبعة + 1 ، ومؤخراً الإجراءات الأمريكية لمعالجة الوضع المالي الأمريكي ، كل ذلك سلط الأضواء على بعض المخاطر المالية والاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي في الأقاليم الاقتصادية المتقدمة والنامية على حد سواء .

إن هذه الإرهاسات المالية والاقتصادية ، تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تنموية تتطلب الحذر الشديد في الحكم الإيجابي ، نظراً للطبيعة والعلاقة الجدلية على أرض الواقع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والجهات أو الدول المضيفة له . فهذه العلاقة بالأصل يجب أن تكون باتجاهين متوازنين ومتوازنين معاً وليست أحادية الاتجاه .

ورقة العمل بعد أن استعرضت بإيجاز الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر لتعرض بعدها اتجاهاته وتطوره عموماً ، وفي الدول العربية على وجه الخصوص سواء بالنسبة للاستثمارات الواردة للدول العربية كدول مضيفة أو كدول مصدرة . وباعتبار الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم تسليط الضوء على آليات جذب وتشجيع هذه الاستثمارات مع العوامل المؤثرة على تدفقاتها ، دون إغفال مزايا وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية .

وإذا كانت بعض الدول العربية ، ونقصد بها دول الفوائض النفطية ، قد توجهت للاستثمار المباشر (المالي والسلعي) في الدول الأجنبية كدول مصدرة لرأس المال نظراً إما لمحدودية الطاقة الاستيعابية لهذه الفوائض في تلك الدول ، أو للعوامل الطارئة لهذه الاستثمارات في العديد من الأقاليم الاقتصادية العربية والتي جاءت الورقة على ذكرها ، فإن هناك مخاطر وتحديات أمام هذه الأموال تم عرض وتحليل البعض منها .

وإذا ما كان من توصيات في موضوع ورقة العمل فلعل من الممكن إيجازها بالنقاط التالية:

- ✓ المزيد من الانفتاح على أسواق رأس المال الخارجية في دول الفوائض النفطية لكن بعقلانية اقتصادية تستفيد من تجارب وأزمات الماضي .
- ✓ التوسع في اعتماد خرائط استثمارية عربية متنوعة ومتعددة تعتمد على الاستثمار الحقيقي المادي والبشري .

- ✓ تفعيل السوق الاقتصادية العربية المشتركة تشجيعاً لتكامل أسواق الانتاج والاستهلاك العربية .
- ✓ التوسع في المناطق الحرة الاقتصادية العربية ، تجنباً للتعقيدات التشريعية المحلية .
- ✓ العمل على التوسع في الاندماجات الاقتصادية لإيجاد فرص استثمارية واعدة تعتمد على وفورات الحجم وتستقطب حصة من الأسواق العالمية وتحظى بمركز تنافسي عالمي متقدم .
- ✓ الاستمرار في برامج الإصلاح العربية بما يتماشى مع متطلبات النمو والتنمية في الدول العربية بحيث تصبح جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ✓ السعي الدؤوب لتشجيع الاستثمارات العربية البيئية درءاً لمخاطر هذه الاستثمارات في الدول الأجنبية .
- ✓ رفع مستوى القدرات التسويقية لمجالات الاستثمار في الدول العربية حسب القطاعات المختلفة : الزراعة ، التصنيع الزراعي ، صناعة السياحة بكافة نشاطاتها ، صناعات الإحلال ، قطاع الخدمات المالية والمصرفية ... الخ .
- ✓ رفع مستويات الاستثمار البشري العربي ليس بغاية امتصاص الشباب في أنظمة التعليم العالي ، بل لتكون مخرجات أنظمة التعليم العالي مواكبة لمتطلبات سوق العمل المتسارع جداً في متغيراته وفق النظام الاقتصادي المعولم .
- ✓ زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في النشاطات الاقتصادية من خلال المشاريع التنموية العربية العملاقة ، وبرامج الخصخصة وبرامج التشاركية (PPP) .

((المراجع))

أولاً: باللغة العربية

1.	المركزي (2012) " تقرير الاستثمار العالمي " البنك المركزي العماني ، العدد الخاص ، يناير
2.	المعهد العربي للتخطيط (2003) " تقرير التنافسية العربية " صص 46 . 56 .
3.	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (2008) " مفهوم الاستثمار المباشر ، العدد (1) يناير ، الكويت ، ص ص 14 . 10
4.	بلقاسم العباس (2009) " الاستثمارات العربية البيئية " ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 88 ، ديسمبر ، الكويت
5.	بندر أبا الخيل ويحي أبو الفتوح (2008) " الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي : حالة المملكة العربية السعودية " معهد الإدارة العامة ، الرياض .
6.	تقارير الأونكتاد للسنوات 2004 . 2011
7.	تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للسنوات 2004 . 2011
8.	حسان خضر (2004) " الاستثمار الأجنبي المباشر : تعريف وقضايا " المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، سلسلة قضايا التنمية .
9.	سعد محمود الكواز (2007) " مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر " كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق .
10.	صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2005 . 2011
11.	ضمان الاستثمار (2006) " تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية " نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت ، العدد الفصلي الثالث ، ص ص 6 . 11
12.	عبد السلام أبو قحف (2003) " اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي " ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية
13.	عدنان السلطان ، نبيل اللوغانى (2000) " عوامل جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في الكويت " مؤتمر الفرص الاستثمارية ، الكويت 12 . 13 فبراير
14.	عصام المننصر (2000) " الاستثمار الأجنبي . النمو والتحول الاقتصادي " الكويت ، 12 . 13 فبراير
15.	علي عبد القادر علي (2003) " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر " المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد (31)
16.	علي عبد الوهاب ابراهيم (1995) " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية " الاسكندرية .
17.	مجلس الغرف الصناعية السعودية (2010) تقرير " الاستثمار العربي في الدول الأجنبية " الرياض
18.	محمد داودي (2011) " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : دراسة قياسية " المعهد العربي للتخطيط ، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات المدنية في تمويل التنمية ، بيروت ، 11 . 13 / 2011
19.	محمد مصطفى عمران (2003) " الاستثمار الأجنبي المباشر " معهد السياسات الاقتصادية ، أبوظبي ، مايو
20.	مركز التجارة الدولية (1999) " دليل دوائر الأعمال الى النظام التجاري العالمي " بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة طلال أبو غزالة الدولية .
21.	مصطفى بابكر (2004) " تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر " المعهد العربي للتخطيط ، الكويت
22.	منى قاسم (1998) " الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي " النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، العدد (1) ، القاهرة .
23.	منصور فرج السعيد (2000) " الحوافز والمعوقات القانونية في قانون الاستثمار الأجنبي " مؤتمر الفرص الاستثمارية ، الكويت 12 . 13 فبراير
24.	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2011) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011

ثانياً: باللغة الإنجليزية

1. Amitha and Maran (2011) Recent trend in FDI, international journal of research in commerce and management, vol. 2, issue 8, August, pp 28-34
2. Faculty of Economics (2012) FDI Summit 2012. Ljubljana, Slovenia. 20-21/9/2012
3. Hoekman (2002) “ Development , Trade, and the WTO “ World Bank, Washington.
4. Makki Shiva (2004) “ Impact of FDI and trade on economic growth: Evidence from Developing Countries” American journal of Agricultural Economic, August, val. 86, issue 3, pp 95.
5. DCDE (2004) “ Detailed benefits of FDI “ 2nd edition .
6. Sabapriya Ray (2012) “ Impact of FDI an Economic Growth in India an integration analysis” University of Calcutta.
7. UNCTAD (2012) World Investment Report
8. UNCTAD (2011) International Investment Report
9. WTO (2004 – 2010) World Trade Report